GANHRI
Global Alliance of National Human Rights Institutions
PROMOTING AND PROTECTING HUMAN RIGHTS SINCE 1993

قمة أهداف التنمية المستدامة للعام 2023
إعلان التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع

دعوة إلى العمل القائم على حقوق الإنسان

يشكل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أكبر شبكة لحقوق الإنسان في العالم، إذ يمثّل 120 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من مختلف الأقاليم. نسعى في التحالف العالمي إلى توحيد المؤسسات الوطنية وتعزيزها وتدعيمها لتعمل وفق مبادئ باريس ولتقود عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

شيد بالتزام رؤساء الدول والحكومات في العام 2015 اعتماد خطة التنمية المستدامة للعام 2030، التي تجمع بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية لتشكّل خارطة طريق للشعوب والسلام والازدهار.

نقر بالنهج التحوّلي لخطة 2030 الساعي إلى تحقيق حق الشعوب في أن تعيش في مجتمعات خالية من الفقر والتمييز وبلاء الحرب، والتصدي بشكل جماعي للتحديات العالمية التي تواجهنا اليوم، بما فيها تغير المناخ.

بصفتنا مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، نضطلع بدورٍ فريدٍ وقوي في تعزيز تنفيذ خطة 2030 بشكل يتمحور حول الإنسان ويقوم على حقوقه. ويشكّل "وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس" مؤشرًا عالميًّا لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية.

تعتبر هذه السنة محطة مهمة لحقوق الإنسان الدولية. فيسجّل العام 2023 الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد مبادئ باريس. فيما نحتفل بهتين المحطتَين التاريخيتَين، ندعو الدول إلى تجديد التزامها بتحقيق حقوق الإنسان وتحقيق السلام والتنمية المستدامة للجميع.

يمثّل العام 2023 منتصف الطريق نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لغاية اليوم، لا يزال التقدّم بطيئًا أو مراوحًا مكانه.

تشكّل قمة أهداف التنمية المستدامة فرصة حاسمة أمام الدول لإعادة بناء الثقة وتنشيط الهمم وحشد الالتزام السياسي بتسريع تنفيذ الحلول الجماعية والمستدامة والتحوّلية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030.

بصفتنا مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، نعيد تأكيد التزامنا بالعمل كشركاء مع الدول، وأصحاب المصلحة كافة، بناءً على ولايتنا واسعة النطاق والمستقلة، لدعم تحقيق الرؤية المتمحورة حول الإنسان والقائمة على حقوقه التي وضعتها خطة 2030.

وفي إطار الوفاء بوعد خطة 2030، يشدد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية احترام المبادئ الأساسية التسعة التالية:

1. **تُعتبَر حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة مترابطتَين ويدعم أحدها الآخر**

تنبثق خطة 2030 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية بشأن حقوق الإنسان. وهي تركّز على مسؤولية الدول باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها للجميع، من دون أيّ تمييز. فيشكّل تحقيق حقوق الإنسان شرطًا أساسيًّا لبلوغ التنمية المستدامة، ويساهم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الارتقاء بحقوق الإنسان للجميع.

2. **لا بدّ من اعتماد نهج يتمحور حول الإنسان وحقوقه، ويقوم على مبادئ المساواة وعدم التمييز، من أجل الوفاء بوعد "عدم ترك أحد خلف الركب"**

لا بد من دمج اعتبارات حقوق الإنسان في سياسات التنمية وبرامجها وعملياتها كافةً لضمان فعالية تنفيذ خطة 2030. كذلك، يجب على الدول أن تعزز جهودها لمكافحة جميع أشكال التمييز والحد من اللامساواة، بما في ذلك معالجة الأسباب الهيكلية للظلم. ومن الضروري الاستثمار كأولوية في فئات الأشخاص والبلدان الأكثر تخلفًا عن الركب وتعظيم تلك الاستثمارات إلى أقصى حد.

info@ganhri.org | www.ganhri.org

3. يتطلّب تحقيق أهداف التنمية المستدامة كافة بحلول العام 2030 العمل بشكل عاجل وجماعي وعلى المدى الطويل

أدت التحديات العالمية المعاصرة المتعددة، منها تغير المناخ وجائحة فيروس كورونا، إلى إبطاء التقدّم المحرز في كثير من مقاصد أهداف التنمية المستدامة أو إلى تراجعه إلى الخلف. مع أنّ الثغرات في التنفيذ هي ظاهرة عالمية، إلّا أنّها تؤثر أكثر بكثير على الشعوب الأكثر فقرًا وضعفًا. وعليه، تبرز حاجة ماسة إلى اعتماد نهج متعدد الأبعاد ومتعدد أصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيقها كلها بحلول العام 2030.

4. ينبغي على الدول المصادقة على جميع صكوك حقوق الإنسان الدولية وتنفيذها، والتعاون بالكامل مع آليات حقوق الإنسان

توفّر الصكوك والآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إطارًا محوريًّا لاستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز نحو تحقيقها. على الدول أن تصادق من دون تأخير على جميع صكوك حقوق الإنسان وأن تتفاعل بشكل نشط مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.

5. تُعتبر البيانات والأدلة أساسية من أجل تعزيز أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

يشكّل جمع البيانات الموثوقة وتحليلها، وتصنيفها بحسب أسباب التمييز المحظورة بموجب القانون الدولي، مرحلة حاسمة من صياغة الإجراءات التي تدعّم حقوق الإنسان وتحقق أهداف التنمية المستدامة. على الدول أن تولي الأولوية لاستثمارها في جمع البيانات والمناصرة التي تستند إلى البيانات من أجل تحسين حشد وتخصيص الموارد إيفاءً بالوعد بعدم ترك أحد خلف الركب.

6. لا بدّ أن تكون المشاركة البنّاءة والشاملة لأصحاب الحقوق في صلب تنفيذ الخطة 2030

تُعتبَر المشاركة والشفافية والمساءلة مفاتيح تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. على الدول أن تبذل الجهود الحثيثة لإشراك الفئات التي لا يُسمَع صوتها في غالب الأحيان لغاية اليوم، بما في ذلك النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، واللاجئين، والمهاجرين. عندما تُشمل الأصوات المهمشة في عملية اتخاذ القرارات، تصبح مبادرات التنمية أكثر صلة بالواقع وتتعزز استدامتها ويزداد تأثيرها.

7. يُعتبَر الارتقاء بأهداف التنمية المستدامة أساسيًّا لتعزيز المساواة بين الجنسَين

تشكّل المساواة بين الجنسَين حقًا من حقوق الإنسان الأساسية كما أنّها شرط من شروط تحقيق التنمية المستدامة. توفّر أهداف التنمية المستدامة إطارًا شاملًا يتيح التصدي للتحديات المتشعبة التي تؤدي إلى استمرار انعدام المساواة بين الجنسَين. تشمل الخطة 2030 الاعتبارات الجنسانية في مختلف أهدافها ومقاصدها، وهو مفتاح ضمان المساواة بين الجنسَين والتنمية المستدامة.

8. يستدعي تغير المناخ الاهتمام والعمل العاجلَين

تتأثر المجتمعات الضعيفة والمهمشة حول العالم بانعكاسات تغير المناخ أكثر من غيرها بكثير. تبرز حاجة ملحّة إلى اعتماد نهج تعاوني يقوم على حقوق الإنسان في العمل المناخي من أجل معالجة تأثيرات تغير المناخ وتحقيق الخطة 2030. وعلى الدول أن تتخذ خطوات فورية لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق باريس كاملةً، وأن تحرص على أنّ تدابير التكيّف والتخفيف كلّها تأخذ اعتبارات في الحسبان حقوق الإنسان.

9. يجب توفير الحماية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان

يواجه كلّ من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم التهديدات والتخويف والأعمال الانتقامية بسبب عملها المشروع لتعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها. وعليه، نحثّ الدول على حماية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان القائمة فيها ودعمها، بما في ذلك عبر تزويدها بالموارد الفنية والمالية الملائمة، ونحضّها على تأسيس مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في البلدان التي تفتقر إليها، بما يتوافق مع مؤشر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي نص عليه الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.